مدى تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي باستعمال مؤشرات نسب السيولة– دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد خلال الفترة (2017–2020) – وحدة يسر–

The Extent of Applying Corporate Governance and its role in Improving Financial Performance using Indicators of Liquidity Ratios - a case study of the SOCOTIED in the period (2017-2020)- yesser unit-

سمرود زبيدة [1]، سحنون جمال الدين [2]

[1] المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت (الجزائر)، zoubida.semroud@gmail.com

[2] جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط – الجزائر (الجزائر)، djamelsahnoun69@ yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/02 **تاريخ القبول:** 2021/06/01 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تطبيق حوكمة المؤسسات ودوره في تحسين على الأداء المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات نسب السيولة في ظل الجهود الرامية إلى تطوير تسيير المؤسسات الجزائرية، حيث تعد حوكمة الشركات من المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركة لما لها من مبادئ رشيدة و تعتمد على بيئة قانونية وتنظيمية تشمل الإفصاح والشفافية التي تعمل على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الشركة والسعي إلى تحسين الأداء المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد لم تؤثر على الأداء المالي بشكل عام، رغم أنه يوجد حرص كبير على تطبيقيها من طرف مجلس الإدارة، وذلك ما تبين لنا من خلال تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بدرجة عالية، إلى أن أداء المؤسسة كان منخفضا خلال الفترة (2019–2020) التي طبقت فيها مبادئ الحوكمة في المؤسسة، وهذا قد يرجع إلى البيئة القانونية والطابع العمومي للمؤسسة والذي حد من تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، حوكمة الشركات ، مؤشرات نسب السيولة.

تصنيف JEL: G33، G30، P17 .

Abstract:

This study aims to highlight the extent of the application of corporate governance and its role in improving the financial performance of the institution using the indicators of liquidity ratios in light of the efforts to develop the management of Algerian institutions, as corporate governance is one of the international principles of the rules governing the management of the company because of its rational

المؤلف المرسل: سمرود زبيدة، **الإيميل:** zoubida.semroud@gmail.com

principles and depends on A legal and regulatory environment that includes disclosure and transparency that works on efficient use of economic resources to achieve the goals set by the company and strive to improve financial performance.

The study concluded that the application of the principles of corporate governance in the SOCOTIED Corporation did not affect the financial performance in general, although there is great keenness to apply them by the Board of Directors, and this was shown to us through the application of the principle of the tasks and responsibilities of the Board of Directors to a high degree, until the performance of the institution was Low during the period (2019-2020) in which the principles of corporate governance were applied in the institution, and this may be due to the legal environment and the public nature of the institution, which limited the impact of governance principles on the financial performance of the institution.

Key words: financial performance, corporate governance, liquidity ratios indicators.

JEL classification codes: G33, P17; G30.

المقدمة:

إن التطورات الاقتصادية الحاصلة في مجال الأعمال جعلت من هياكل المؤسسات وتصنيفها أمر في غاية التقلب والتطور، الأمر الذي دفع بالدول إلى البحث عن نظم رقابية تضمن لأصحاب المصالح في هذه الشركات حقوقهم كاملة، وتعمد إلى تقييد الإدارة وضبطها للاطلاع بكامل مهامها وتحقيق المساواة بين جميع المساهمين عن طريق ما يسمى بالحوكمة.

وبشكل عام يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، أما فعاليتها فتتحدد بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح، فقد تجلت أهميتها في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ للعديد من الأسباب من أهمها انتشار الفساد الإداري والمالي الذي عرفته العديد من الشركات، فضلا عن الأزمات المالية التي حدثت في عدد دول إذ تبين لنا من خلال تلك الانهيارات المتتالية أن كبرى شركات العالم أصبحت تفتقد لمفهوم الرقابة المحكمة على أدائها.

إن حوكمة المؤسسات وترشيد وضبط القرارات المتخذة، فمن خلال عمليات تسيير الشركات بصفة عامة، هدفه الأسمى هو التأثير إيجابا على أداء المؤسسة ماديا وماليا وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث نجد أن الشركة أصبحت تهتم كثيرا بقياس أدائها اعتمادا على أسس ونظريات، نماذج ومؤشرات قياسية وكذا معايير وأساليب تعرف من خلالها مستوى الأداء وجودته ضمانا لسيرها في الطريق الصحيح ووفق المنهج والأهداف المخططة من طرف أصحاب المصالح والذي يعتبر من اسمي أهداف الأطراف المعنية.

وتعتبر شركة سوكوتيد من بين المؤسسات الناشئة المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات والتي قامت بتجسيد فكرة التطبيق خلال سنوات القليلة الماضية، بحثا عن تسيير أفضل للأعمال والنشطة داخل المؤسسة وتحقيق قدر كافي من النمو التطوير والنهوض بأدائها الذي هو ترجمان لجودة القوائم المالية وحسن التسيير داخل المؤسسة وضمان استمراريتها، وحفاظا وضمانا لحقوق الملاك والمساهمين. ومن هذا المنطلق السالف الذكر، وللاطلاع أكثر على هذا الموضوع محل البحث جاءت الإشكالية التالية لبحثنا كما يلي:

الإشكالية الرئيسية

❖ **ما مدى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات؟ وما مدى تأثيرها على تحسين الأداء المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات نسب السيولة؟**

الأسئلة الفرعية

يمكن اشتقاق من صميم السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية والتي لها صلة مباشرة بالموضوع لإثراء جميع جوانب البحث للإجابة على السؤال الرئيسي:

- هل تلتزم شركة سوكوتيد بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات؟
- هل يتطلب التطبيق المحكم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها؟
- هل تعتبر تعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة داعما أساسيا لتحسين أداء المؤسسة من خال سيولتها؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات كإجابات أولية وهي كالتالي:

- تطبيق وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات يتطلب تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها، كالرفع في مستوى الكفاءة وأخلاقيات العمل.
- تلتزم مؤسسة سوكوتيد بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات رغم تحذر السلوكات الرافضة لذلك.
- لتطبيق مبادئ الحوكمة انعكاسات على تحسين أداء المؤسسة.

أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى توضيح موضوع الحوكمة نظرا للأهمية التي يكتسيها، ويمكن تحديد تلك الأهداف في النقاط التالية:

- إبراز مفهوم حوكمة الشركات وبعض النماذج الدولية؛
- توضيح دور مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقاتها في الشركة؛
- معرفة مؤشرات الأداء المالي في الشركة .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية والأهمية الكبيرة التي تمدها للمؤسسات خاصة مع تفعيلها و توفير بيئة أعمال ملائمة لتطبيقها.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

لقد قمنا بالاعتماد في بحثنا على المنهج المسحي الوصفي حيث تناولنا الجانب النظري المفاهيمي المتعلق بحوكمة الشركات أو عند عرض إسهامات حوكمة الشركات وعلاقتها بتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

اعتمدنا كذلك منهج دراسة حالة في الجزء المتعلق بدراسة تجربة مؤسسة عمومية اقتصادية وهي سوكوتيد قبل وبعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، مستعينا ببعض الأدوات المنهجية كالإحصاءات، ولقد تم استخدام أسلوب الاستبيان بغية تتبع

وقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة و توزيعها على مختلف الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما استخدم الباحث في الدراسة برنامج إحصائي Spss.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من جوانب عدة، حيث أن بعضها توصل إلى العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات والأداء المالي، ومن بين الدراسات نجد:

1. زكرياء بله باسي: (آليات علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي يومي07-08 ديسمبر 2014. وتتمحور إشكالية هذه الورقة حول آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بالأداء المالي، حيث تناولت الدراسة : أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي والملاءة المالية للشركات، مما يساهم في اتخاذ القرار السليم، كما أن قياس الأداء المالي في الشركة يعتبر أمرا ضروريا وأحد العناصر الرئيسية لنجاحها، هذا بعد التطبيق الفعلي لآليات حوكمة الشركات.

2. زبيدي البشير**(دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي– دراسة حالة مجمع صيدال)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، 2017، جامعة سطيف. وتتمحور اشكالية هذه الدراسة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي حيث تم الباحث من خلال دراسته إلى ضرورة وجود أخلاقيات المهنة التي تعد الركيزة الأساسية لحوكمة الشركات، كما أن الحوكمة تزيد من مصداقية القوائم المالية وجودتها هذا من جهة ومن جهة أخرى وأن هناك تأثير إيجابي لآليات حوكمة الشركات على زيادة الجودة و الشفافية في الإفصاح، وأن تحسين الأداء المالي يتوقف على الظروف الداخلية والخارجية

هيكل البحث والدراسة

انطلاقا من أهمية الدراسة وأهدافها يمكن تقسيم الدراسة إلى:

1. ماهية حوكمة المؤسسات.
2. مفاهيم حول الأداء المالي.
3. تطبيق حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي في مؤسسة سوكوتيد بواسطة نسب السيولة.

1- ماهية حوكمة المؤسسات

شهد العالم وما يزال يشهد العديد من المشاكل المالية والإدارية الناتجة عن سوء التسيير وافتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ولهذا برز مفهوم حوكمة الشركات إلى صدارة الاهتمامات وأضحى قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كافة الاقتصاديات الآخذة في العولمة بصورة متزايدة.

1-1- تعريف الحوكمة: إن الحوكمة مصطلح حديث في اللغة العربية فبعد عدة محاولات ومشاورات مع عدد من الخبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات، ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال القواعد وأسس الضبط لتحقيق الرشد. (محمد البشير بن عمر، 2017، صفحة 08).

من خلال ما سبق ذكره فإنه لا يوجد تعريف واحد للحوكمة وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD**: ذاك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشات الأعمال والرقابة عليها. (علاء فرحات وايمان شيحان المشهداني، 2011، الصفحات 24-25)
- **ميثاق الجزائر**: الحكم الراشد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تسيرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة. (منتدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واصناعات التقليدية، 2009، صفحة 16)

حوكمة المؤسسات بشكل عام هي مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمؤسسة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى. (جلاب، 2015، صفحة 44)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار حوكمة المؤسسات كالآتي: (المنظمة العربية للتنمية الادرارية أعمال المؤتمرات، 2009، صفحة 05)

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن المؤسسات تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والوجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين.

1-2- أهداف حوكمة المؤسسات: (مناور جداد، جوان 2012، الصفحات 08-09)

بما أن حوكمة المؤسسات هي نظام إداري يتضمن إجراءات وقوانين ومعايير تنظم العلاقة بين وتحقق المنافع لكل الأطراف ذوي المصالح وللمجتمع حيث أن هدفها الأساسي هو تحسين أداء المؤسسات.

وبالتالي تهدف حوكمة المؤسسات إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في المؤسسة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط؛
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة المؤسسة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في المؤسسة؛
- جذب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية منها وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جيدة؛
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء المؤسسات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية؛
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في المؤسسات.

1-3- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات

تنقسم حوكمة المؤسسات من حيث الأطراف المعنية بتطبيقها إلى أربعة أطرف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات وتساهم في عملية نجاحها أو فشلها وهذه الأطراف هي كالآتي: (فداوي أمينة، 2014، صفحة 44)

- **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم مقابل الحصول على أرباح استثمارية.
- **مجلس الإدارة:** هم من يمثلون حملة الأسهم والأطراف الأخرى الممثلة بأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة من خلال أعضائه باختيار المديرين التنفيذيين الذي يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.
- **الإدارة التنفيذية:** تتولى مسؤولية الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح على المعلومات بشفافية ورفع قيمة المؤسسة عن طريق تعظيم الأرباح.
- **أصحاب المصالح:**لا يمكن القول أن المساهمون هم الطرف الوحيد الدائن للشركة فتعظيم قيمة حملة الأسهم وحدها لا تكفي ما لم تقترن بتلبية حاجات شريحة كبيرة من أصحاب المصالح داخل وخارج المؤسسة كالدائنين والموردين والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف قد تكون لديهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنين على سبيل المثال يهمهم قدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بقدرة المؤسسة على الاستمرارية.

1-4- آليات حوكمة المؤسسات:

تعتبر الآليات الطرق والوسائل المستخدمة في تطبيق حوكمة المؤسسات وقد صنفها الكتاب والباحثين في مجال الحوكمة إلى آليات داخلية وخارجية.

1-4-1- الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات:

أولا: مجلس الإدارة:

إن الناشطين في مجال حوكمة المؤسسات والباحثين والممارسين يعتبرون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي رأس مال المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك في وضع إستراتيجية المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب أدائها. (عبادي خليدة و فاتح سردوك، 2017، صفحة 17)

ثانيا: لجنة المراجعة:

لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض المؤسسات الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون ساربنس اكسلسي في 2002، الذي ألزم جميع المؤسسات بتشكيل لجنة المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي.أما في المملكة المتحدة فقد صدر عدد من التوصيات بتشكيل هذه اللجنة، من أبرزها تقرير Report smith في سنة 2003، الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجنة المراجعة وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات. (عبادي خليدة و فاتح سردوك، 2017، صفحة 18)

ثالثا:التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة، وفي هذا السياق يرى Archambeault إن كل من التدقيق والخارجي آلية مهمة المراقبة ضمن من آليات المراقبة ضمن إطار الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير. (عبادي خليدة و فاتح سردوك، 2017، صفحة 20)

1–4–2– الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة. ويمكن ذكر آليات الخارجية للحوكمة، وهي كما يلي: منافسة سوق المنتجات العمل، العمل الإدارية عمليات الإدماج والاستحواذ التدقيق الخارجي، التشريع والقوانين.

2– مفاهيم حول الأداء المالي.

يعد الأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا في علم الاقتصاد نظرا للنصيب الأكبر من الاهتمام والتحليل والدرسات، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة على اختلاف نوعها؛ لذا سعت المؤسسات إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفاعلية التي تمت صياغتها لديمومة المؤسسة و استمراريتها في عدة ظروف.

2–1– مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على انه "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة". (دادن عبد الغاني، كماسي محمد أمين، 2005، صفحة 68)

كما عرف الأداء المالي بأنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة". (بن خروف جليلة، 2009، الصفحات 77–78)

كما يمكن تعريف الأداء المالي من خلال ما يلي: (وليد ناجي الحيالي، 2009، الصفحات 35–36)

- أداة للتحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة؛
- أداة لتدرآك الثغرات والمشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج أفضل؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة.

2–2– العوامل المؤثرة في الأداء المالي

من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نجد: (حمزة محمود الزبيدي، 2010، صفحة 102)

2–2–1–العوامل الداخلية:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها، والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

الرقابة على التكاليف؛ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال، بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة وترشيدها وتصحيحها.

2-2-2-العوامل الخارجية: تواجه المؤسسة مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل في:

- ✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- ✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- ✓ السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

2-3- مراحل وأدوات تقييم الأداء المالي

يمر الأداء المالي بعدة مراحل وأدوات داخل المؤسسة، ويمكن التطرق إليها عبر الفرعيتن التاليين:

2-3-1- مراحل تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل أهمها ما يلي: (محمد البشير بن عمر، 2017، صفحة 27)

أولا: وجود أهداف محددة مسبقا

لا يمكن وجود تقييم للأداء المالي إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في شكل خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموزانة وما تتضمنه من قواعد وكذلك التكاليف المعيارية ومعدلات الأداء المعيارية، كلها أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء في المؤسسة.

ثانيا: الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية

وذلك من خلال القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات المتعلق بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسات المشابهة.

ثالثا: قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس قياس وتقدير الأداء الفعلي عادة على ما توفره الأنظمة المحاسبية والأساليب الإحصائية، ويتم ذلك باستخدام الآلات المستحدثة لضمان سرعة عرض نتائج القياس واتخاذ القرارات الخاصة بها.

رابعا: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

وذلك يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا و الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالأهداف المخطط لها. فإن تحليل الانحرافات وبيان أسبابه يسادان على تقدير المواقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، كما يساعدنا أيضا على تحديد التصحيح المطلوب.

خامسا: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير وتحديد الانحرافات

يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطار قبل وقوعها من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

سادسا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط

حيث يتعين توفير مستوى معين من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية والمعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

2-3-2- أدوات تقييم الأداء المالي

من بين أهم الأدوات المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة نذكر ما يلي: (عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، 2008، صفحة 30)

أولا: تحليل التغير والاتجاهات

مثل هذا الأسلوب يحدد الأهمية النسبية لمساهمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية واتجاهاتها، ويعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية والمحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية وكشف التدفقات النقدية للخزينة.

ثانيا: تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها

وهي أدوات تقيس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من عناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية بمعنى أنها تكشف نوعية المصادر التي تساهم في تغطية أنشطة وفعاليات المؤسسة.

ثالثا: تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة

ويوضح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزاما في هذه التدفقات من جهة أخرى.

2-4- مؤشرات الأداء المالي بواسطة نسب السيولة:

هناك عدة مؤشرات لقياس الأداء المالي للمؤسسة والتي تسعى من خلالها إلى التأكد من الوصول إلى مستوى تحقيق الأهداف وهذا لتحليل وتقييم الأداء بواسطة النسب، حيث تعتبر جانب هام من في عملية التحليل المالي فهي أداة هامة لإظهار المركز المالي والائتماني التنافسي للمؤسسة خاصة بالنسبة للبنوك، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية وذلك بصفة موضوعية. هناك عدد هائل من النسب لذا يجب على المحلل المالي اختيار الأهم، ومن أهم النسب المالية نسب السيولة التي يجب أن يركز عليها المحلل المالي لتقييم الأداء المالي موضحة في الجدول التالي: (شنوف شعيب، 2015، صفحة 85) .

الجدول (01) : النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

نسب السيولة	نسبة السيولة العامة	تبين لنا هذه النسبة كيفية التحول من التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل وتحسب نسبة السيولة العامة بالعلاقة التالية: **نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ مجموع الخصوم المتداولة**
	نسبة السيولة المختصرة	تبين مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل للأصول المتداولة ولكن نستبعد قيمة المخزونات لكونه من عناصر الأصول المتداولة الأقل سيولة وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: **نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة وغير الجاهزة المتداولة ÷ خ متداولة**
	نسبة السيولة السريعة	هي النسبة التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجود تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية: **نسبة السيولة السريعة = القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة**

2-5- انعكاسات حوكمة المؤسسات على الأداء المالي:

هنالك العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة وانعكاساتها على الأداء المالي ومنها: (وليد ناجي الحيالي، 2009، الصفحات 35-36).

- **الآليات القانونية:** وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة المؤسسات؛
- **الآليات الرقابية:** لتحقيق أهداف حوكمة المؤسسات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المذكورة عن الإشراف والتوجيه؛
- **الآليات التنظيمية:** والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة ولجانه؛
- **الآليات المالية والمحاسبية:**والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة مع جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.
- حيث يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الأساسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات. (غلوي اسماعيل وسعيدي عبد الحليم، 2012، صفحة 15)
- **آليات الرقابة على إنتاج المعلومات:** يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات التي يتم إنتاجها، واظفاء طابع الصدق والشرعية، كما تعمل على تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين المؤسسات من خلال تقديم معلومات عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة.

3- تطبيق حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي في مؤسسة سوكوتيد بواسطة نسب السيولة.

تعتبر مؤسسة سوكوتيد من أقدم المؤسسات الجزائرية ورائدة في مجالها، باعتبارها تسيطر على النسبة الأكبر من السوق الجزائري في المواد الشبه الصيدلانية، حيث تهتم المؤسسة بإنتاج وتطوير وتسويق منتجاتها ذات عالية الجودة باعتبارها ذات الاستعمال البشري.

قبل الشروع في تطبيق واختبار مبادئ الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة، يتم أولا قياس ومعالجة المؤشرات قبل تطبيق الحوكمة في المؤسسة للسنتين (2017-2018):

3-1- قياس السيولة في المؤسسة قبل تطبيق حوكمة المؤسسات للسنتين (2017-2018)

يعتمد في تقييم السيولة وحسابها على مجموعة من المعادلات وقد تم التطرق إليها في الجانب النظري وهي:

3-1-1- نسبة السيولة العامة

الجدول (02): يمثل حساب نسبة السيولة العامة لسنة 2017-2018

البيان السنة	2017	2018
نسبة السيولة العامة	2,98	4,47

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ميزانية المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تتغير بنسب متفاوتة حيث بلغت 298% سنة 2017 وارتفعت إلى 447% سنة 2018، فتعتبر نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة بسبب عدم اهتمامها بتواريخ التحصيل والتسديد، فقد ارتفعت النسبة بمقدار149% وهذا قد يكون راجع لانخفاض الديون القصيرة الأجل و قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخها المحددة.

فتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه كل وحدة من الأصول المتداولة تغطي2,98 مرة من الخصوم المتداولة وهذا في سنة 2017 ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2018 أن كل وحدة من الأصول المتداولة تغطي 4,47 وحدة وبالتالي يمكن القول أن النسبة تعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة لأن الأصول المتداولة تغطي أكثر من مرتين الخصوم المتداولة باعتبار الحالة المثلى(الأصول المتداولة تغطي مرتين الخصوم المتداولة).

3-1-2- نسبة السيولة المختصرة

الجدول (03): يمثل حساب نسبة السيولة المختصرة لسنة 2017- 2018

البيان السنة	2017	2018
نسبة السيولة المختصرة	%195,29	%257,95

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ميزانية المؤسسة

نسبة السيولة المختصرة (معدل التداول السريع)، والتي توضح مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظرا لكونه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك

لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر، حيث تعطي هذه النسبة ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن النسبة متفاوتة بشكل كبير بين سنة 2017 والتي بلغت 195,29% وارتفعت في سنة 2018 إلى 257,95% أي بمقدار 62,66% مما يدل على استمرارية تحسن نسبة السيولة المختصرة.

3-1-3- نسبة السيولة السريعة (نسبة السيولة الحالية، نسبة النقدية)

الجدول (04): يمثل حساب نسبة السيولة السريعة لسنة 2017-2018

البيان السنة	2017	2018
نسبة السيولة السريعة	%9,50	%40

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ميزانية المؤسسة

تعتبر نسبة السيولة السريعة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، حيث نجد أن النسبة ارتفعت بشكل كبير في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 أي ارتفعت بمقدار 30,5% وبالتالي فهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات القصيرة الأجل.

3-2- طريقة وإجراءات تحليل عينة الدراسة لمعرفة مدى تطبيق الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد لسنة 2019 – 2020

سوف يتم التطرق إلى كيفية تحليل عينة الدراسة بإستخدام طرق إحصائية والملاحظات وذلك لمعرفة مستوى إلتزام مؤسسة سوكوتيد بتطبيق الحوكمة خلال سنتين 2019-2020

3-2- 1- وصف وتحليل أداة الدراسة

أولا: أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل، تطلب الأمر إعداد وصياغة استبيان وذلك بناء على متغيرات الدراسة المتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات، ويتكون من جزئين يمكن توضحيهما على النحو التالي:

- **الجزء الأول:** يتضمن الخصائص الشخصية والديمغرافية لعينة الدراسة.
- **الجزء الثاني:** يتضمن هذا الجزء أربع محاور التي تتكون من فقرات كل فقرة تحتوي مجموعة من الأسئلة تقيس مدى إلتزام المؤسسة بتطبيق مبادئ الحوكمة.

ثانيا: صدق ثبات أداة الدراسة:

بعد صياغة الشكل الأولي للاستبيان لا بد من اخضاعه لاختباري الصدق والثبات.

ويقصد به أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، بحيث قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري فقد تم التأكد منه بالاعتماد على معامل ألفا كرومبخ الذي يعتبر من بين أفضل الطرق المنتهجة للتأكد من الاتساق الداخلي لمجمل فقرات الاستبيان، بحيث يجب أن تكون قيمته أكبر من 0.60 حتى تكون مقبولة، وكلما اقتربت قيمته من 1 كان ذلك أفضل للحكم على سلامة الصدق الداخلي.

الجدول (05): قياس صدق وثبات الاستبيان عن طريق ألفا كرومبخ

عدد الفقرات	معدل ألفا كرومبخ
29	**0.847**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V24

نلاحظ أن معامل ألفا كرومباخ أكبر من 0.60 وهذا يدل على أن الاستبيان لديه درجة صدق وثبات تمكن من الاعتماد عليه في إجراء الدراسة التي نحن بصدد إعدادها.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل أداة الدراسة:

تم الاعتماد في عملية التحليل الإحصائي على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V24).

- **التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.**
- **المتوسط الحسابي**: وذلك بغية التعرف على متوسط لإجابات حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط المرجح (03) لأن التنقيط يتراوح من 01 إلى 05، وهو يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط.
- **الانحراف المعياري**: من أجل التعرف على مدى إنحراف إجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة، ويوضح التشتت في إجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يدل على تكز الإجابات وعدم تشتتها وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينهما.

3-2-2- تحليل البيانات الشخصية والوصفية لعينة الدراسة

ويتم تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة كما يلي:

أولا: تحليل أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (06): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	10	%66.7
أنثى	5	%33.3
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V24

الشكل رقم (01): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس

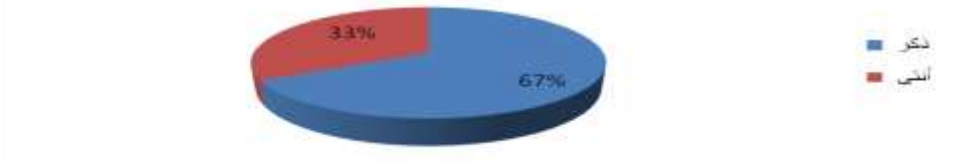

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور بلغت 67% مقارنة بنسبة الإناث التي بلغت نسبة 33% وهو ما يدل على هيمنة العنصر الذكوري على المناصب الحساسة في الشركة.

ثانيا: تحليل أفراد العينة حسب الفئة العمرية:

الجدول (07): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 27 إلى 38 سنة	6	%40
من 38 سنة إلى 47 سنة	7	%47
أكثر من 47 سنة	2	%13

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V24

الشكل رقم (02): نسبة توزيع أفرادالعينة حسب الفئة العمرية

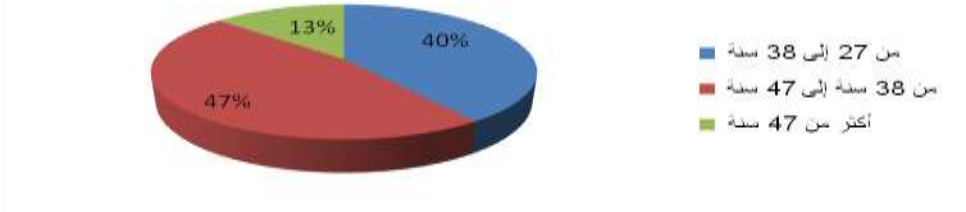

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V24

من الملاحظ أن هناك تباين في أعمار أفراد العينة فقد بلغت الفئة العمرية الثانية نسبة 47% وهذا يعود إلى توجيه الاستبيان إلى الأشخاص الكبار في السن ذوي خبرة ودراية بالموضوع حتى يتسنى لنا الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية.

3-2-3- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد لسنة 2019 – 2020

حتى يتسنى لنا تحديد ومعرفة أراء أفراد العينة حول أهم المحاور التي يتناولها الاستبيان تم لاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي من أجل تسهيل عملية المعالجة الإحصائية لها، بحيث أعلى درجة تمثل أعلى درجة من الموافقة وأدنى درجة تمثل 1، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول (08): مقياس ليكارت الخماسي

الاجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: اوما سيكران، طرق البحث في الإدارة، مدخل لبناء المهارات البحثية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006، ص280.

لتحديد طول خلية مقياس ليكارت الخماسي يتم حساب المدى كما يلي:

المدى= الحد الأعلى – الحد الأدنى = 5-1 = 4

ثم تقسيم المدى على عدد الخلايا (5/4 = 0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى للخلية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (09): يبين الوزن النسبي لمقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي	النسبة
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1.80	أقل من 36%
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	36% أقل من52%
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	52% أقل من 68%
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	68% أقل من 84%
موافق بشدة	5	فأكثر	84% فأكثر

المصدر: اوما سيكران، طرق البحث في الإدارة، مدخل لبناء المهارات البحثية،دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006، ص.280.

3-2-4- إختبار فرضيات الدراسة

أولا: الفرضية الفرعية 01

الفرضية الصفرية (H_0): تطبيق الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد، لا يرقى إلى المستوى المطلوب (درجة مرتفعة) عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية البديلة (H_1): تطبيق الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد، يرقى إلى المستوى المطلوب (درجة مرتفعة) عند مستوى دلالة 0.05.

الأدوات الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضية: للتحقق من صحة الفرضية تم الإعتماد على طريقة (T-TEST) في حالة العينة الواحدة (one sample t-test) ويستخدم هذا في معرفة ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي X لإجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان والمتوسط الفرضي(μ=03)

- مستوى الدلالة المعتمد هو 0.05 وهو الأكثر استخدام في البحوث الأكاديمية.
- **درجة الحرية (DF)**: تساوي عدد العينة- 01 إذن DF=15-1= 14.
- **تحديد قيمة T الجدولية**: عند مستوى دلالة تساوي 0.05 ودرجة حرية 14، فإن قيمة T الجدولية تساوي T=2.145.
- **قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضية:**

الطريقة الأولى: نقارن بين قيمة T_{CAL} وقيمة T_{tab} إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الطريقة الثانية: نقارن بين قيمة المستوى المعنوي sig المحسوب باستخدام برنامج SPSS.V24 مع مستوى الدلالة الذي اعتمدناه في الدراسة 0.05 فإذا كانت قيمة احتمال الخطأ p-value أو sig أقل من أو تساوي 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

سيتم اختبار الفرضيات تطبيق الحوكمة في المؤسسة من خلال نتائج الجدول التالي:

الجدول (10): نتائج تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد

المبدأ	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي الإجمالي	الانحراف المعيار الإجمالي	اختبار T الاجمالية	مستوى المعنوي sig الاجمالية
وجود إطار عام لحوكمة المؤسسات	15	3.50	0.345	5.664	0.000
مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح	15	3.76	0.612	4.818	0.000
مبدأ الافصاح والشفافية	15	4.05	0.437	9.329	0.000
مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	15	4.21	0.405	11.60	0.000
مستوى تطبيق الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد	15	3.88	0.352	9.702	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات نظام SPSSV.24

من خلال الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن المتوسط الإجمالي لجميع فقرات هو 3.88 وقيمة T المحسوبة تساوي (9.702) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (2.145) وبالاعتماد على الجدول الإحصائي فإن عدد أفراد العينة 15 عند درجة حرية DF=14 ومستوى دلالة معتمد $\alpha=0.05$ بحيث بلغ مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، وهذا ما يدل على أن مؤسسة سوكوتيد تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البدلية التي تقضي بأن مستوى تطبيق الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد يرقى إلى المستوى المطلوب.

3-3- قياس السيولة في المؤسسة بعد تطبيق حوكمة المؤسسات خلال السنتين (2019-2020)

لقد اعتمدنا في تقييم السيولة وحسابها على مجموعة من المعادلات وقد تم التطرق إليها في الجانب النظري وهي:

3-3-1- نسبة السيولة العامة: يظهر الجدول أناه تغيرات السيولة بعد تطبيق الحوكمة كالتالي:

الجدول (11): يمثل حساب نسبة السيولة العامة لسنة 2019-2020

البيان السنة	2019	2020
نسبة السيولة العامة	%461,87	%290,80

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تتغير بنسب متفاوتة حيث بلغت 461,87% سنة 2019 وقد يكون هذا الإرتفاع غير مقبول نتيجة زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مقارنة بالسنوات الماضية أو تضخم حسابات الزبائن، كما انخفضت النسبة إلى 290,8% سنة 2020، فقد انخفضت النسبة بمقدار171,07% وهذا قد يكون راجع لارتفاع الديون القصيرة الأجل وعدم قدرة المؤسسة على تسديد جزء منها في تواريخها المحددة، كما قد يكون سببه سوء استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن لاسيما طبيعة المؤسسة والتي تعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية فتعاملاتها وأنشطتها معظمها صفقات مع الدولة وهذا ما يصعب من تطبيق سياسة المؤسسة في التحصيل باعتبار الدولة أحد الزبائن محل الاعتبار.

تعتبر نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة بسبب عدم اهتمامها بتواريخ التحصيل والتسديد، فتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما ارتفعت هذه النسبة دل

ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه كل وحدة من الأصول المتداولة تغطي 4,61 مرة من الخصوم المتداولة وهذا في سنة 2019 ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2020 أن كل وحدة من الأصول المتداولة تغطي 2,9 وحدة من الخصوم المتداولة وبالتالي يمكن القول أن النسبة تعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة لأن الأصول المتداولة تغطي أكثر من مرتين الخصوم المتداولة وهذا خلال السنتين.

3–3–2– نسبة السيولة المختصرة: (نسبة السداد السريع)

الجدول (12): يمثل حساب نسبة السيولة المختصرة لسنة 2019–2020

البيان السنة	2019	2020
نسبة السيولة المختصرة	%297	%217,43

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

نسبة السيولة المختصرة أو نسبة السداد السريع (معدل التداول السريع)، والتي توضح مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظرا لكونه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر، حيث تعطي هذه النسبة ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن النسبة متفاوتة بشكل عادي بين سنة 2019 والتي بلغت 297% وانخفضت في سنة 2020 إلى 217,43% أي بمقدار 79,57%.

3–3–3– نسبة السيولة السريعة (نسبة السيولة الحالية، نسبة النقدية):

الجدول (13): يمثل حساب نسبة السيولة السريعة لسنة 2019–2020

البيان السنة	2019	2020
نسبة السيولة السريعة	%50	%20,31

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، حيث نجد أن النسبة انخفضت بشكل كبير في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 أي انخفضت بمقدار 29,69% وبالتالي فهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات القصيرة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة لا تحتوي قوائمها على شبه النقدية أو كل ما يمكن تحويله خلال فترة قصيرة مثل الأوراق المالية للتداول في البورصة.

3–4– مقارنة تغير الوضعية المالية للمؤسسة من حيث السيولة محل الدراسة قبل وبعد تطبيق الحوكمة خلال السنوات (2017–2020)

الجدول رقم(14): يوضح تغيرات سيولة المؤسسة قبل وبعد تطبيق الحوكمة

النسبة	2017	2018	المتوسط قبل تطبيق الحوكمة	2019	2020	المتوسط بعد تطبيق الحوكمة
نسبة السيولة العامة	2,98	4,47	3,73	4,618	2,908	3,763
نسبة السيولة المختصرة	1,952	2,579	2,2655	2,97	2,174	2,572
نسبة السيولة السريعة	0,095	0,4	0,2475	0,5	0,203	0,351

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسب السيولة قد حققت الحالة المثلى للسيولة، بعد تطبيق حوكمة المؤسسات بمؤسسة سوكوتيد وهذا في كل من سنة 2019 و 2020، فهذا يعني أن التطبيق الأولي لحوكمة المؤسسات قد أثر إيجابا على سيولة المؤسسة ومن جهة أخرى لا يمكن الحكم على السيولة الجيدة في المدى القصير لأن المؤسسة في بداية تطبيقها للحوكمة (2 سنة) أي تطبيق المبادئ وتفعيلها يكون على المستوى الاستراتيجي، حيث كانت السيولة ضعيفة قبل تطبيق الحوكمة في سنة 2017 و2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نسبة السيولة العامة بلغت 3,73 قبل تطبيق الحوكمة حيث كانت متفاوتة بين السنتين 2017 و2018 وارتفعت نسبة قليلة بعد التطبيق الأولي للحوكمة حيث بلغ المتوسط بعد تطبيق الحوكمة 3,763، أما فيما يخص السيولة المختصرة فقد ارتفع المتوسط من 2,265 قبل تطبيق الحوكمة إلى 2,572 بعد تطبيق الحوكمة، كما نلاحظ أن هناك ارتفاع ضئيل في متوسط السيولة السريعة 0,1035 وهذا خلال السنتين 2019 و 2020.

الخاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستعمال نسب السيولة، حيث أن مفهوم حوكمة الشركات تزايد الاهتمام به بصورة كبيرة من قبل المستثمرين وأصبح ملزما للمؤسسات الراغبة في الدخول للبورصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وانهيار كبرى الشركات والمؤسسات الاقتصادية، والسبب الرئيسي في ذلك هو انعدام"أخلاقيات المهنة" والتي أثرت سلبا وبشكل كبير على الموظفين وأداء المؤسسات.

أهم ما ميز دراستنا معرفة استجابة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، باعتبار أن مؤسسة سوكوتيد المستقبلة تعد من أهم المؤسسات ومن أقدمها في السوق الجزائري بما تتميز به منتجاتها الشبه الصيدلانية وجودتها، وهذا ما جعلها رائدة في هذا المجال؛

تلتزم مؤسسة سوكوتيد بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وقد تم الإجابة على اختبار مدى صحة أو نفي هذه الفرضية من خلال صياغة فرضيتين فرعيتين بتحليل بيانات استمارة الاستبيان وافتراض كل من:

- الفرضية الفرعية الاولى (الفرضية الصفرية H_0): التي تنص على أن تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد لا يرقى إلى المستوى المطلوب عند مستوى دلالة 0.05.
- الفرضية الفرعية الثانية:(الفرضية الصفرية H_1): التي تنص على أن تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد يرقى إلى المستوى المطلوب عند مستوى دلالة 0.05

وبناء عليه تم نفي الفرضية الفرعية الأولى وإثبات وتأكيد الفرضية الثانية (الفرضية الصفرية H_1) بنسبة دلالة أقل من 0.05 وهذا مايدل على أن مؤسسة سوكوتيد تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بشكل مقبول.

تعتبر مؤسسة سوكوتيد من بين المؤسسات المهتمة بتطبيق حوكمة الشركات رغم أن أول تطبيق لها في المؤسسة كان في بداية 2019، كما تجدر الإشارة إلى أن الرئيس المدير العام الأسبق لمؤسسة سوكوتيد يعتبر عضوا من أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين كان هناك إصدار ميثاق حوكمة المؤسسات سنة 2009 المتعلق بالمؤسسات الخاصة؛

- هناك فساد إداري ومالي غير واضح الملامح في مؤسسة سوكوتيد، وبالأخص في بعض الأقسام مما يصعب من تفعيل مبادئ بشكل مطلق حوكمة الشركات والتي تقتضي وجود عامل الأخلاق والانتماء للمؤسسة؛
- وجود مجلس إدارة كفء في مؤسسة سوكوتيد، حيث يعتبر المبدأ الأساسي في المؤسسات العمومية لتطبيق حوكمة الشركات؛
- يمكن تدعيم النتيجة التي سبقت، أن الأداء المالي للمؤسسة لا يمكن معرفته أو أثره الايجابي في بداية التطبيق، كما هناك صعوبة في قياسه باعتبار أن مؤسسة سوكوتيد تعاني من بعض العوامل الخارجية والبيئية: الجمركة، المواد الأولية، والشئ الأساسي تعاملات المؤسسة مع القطاع العام والذي أثر بشكل سلبي على سيولتها وبذلك خلل في قوائمها المالية؛
- صعوبة نقل المعلومات بين بعض الأقسام راجع لنقص السلوك وقلة عامل الانتماء لدى العاملين.

يمكن تقديم الاقتراحات التالية على العموم:

- وضع قوانين وضوابط تحكم عمل الإطارات داخل المؤسسة وخاصة المؤسسات العمومية؛
- إعادة صياغة دليل ينظم حوكمة الشركات للمؤسسات العمومية الاقتصادية تماشيا مع بيئتنا الاقتصادية في الجزائر؛
- العمل على فهم والتعرف على آخر المستجدات التي تخص تفعيل حوكمة لشركات.
- إدخال تقنيات حديثة في التسيير تماشيا مع التطورات الحديثة في مجال التسيير؛
- وضع لجنة قانونية مستقلة داخل المؤسسات تسمى "لجنة تحكيم العمل الإداري" الكبيرة لحل مشاكل أصحاب المصالح، والأخذ بآرائهم عند كل فترة.

المصادر والمراجع:

1. محمد البشير بن عمر، (2017). دور الحوكمة في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة،الجزائر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. المنظمة العربية للتنمية الادرارية أعمال المؤتمرات،(2009)، الحوكمة والاصلاح المالي و الاداري، مصر.

3. بن خروف جليلة، (2009)، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز الفنوات سونلغاز، الجزائر، جامعة بومرداس.
4. حمزة محمود الزبيدي، (2010)، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الأردن، دار الوراق.
5. دادن عبد الغاني، كماسي محمد أمين، (2005)، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، الجزائر، جامعة ورقلة.
6. شنوف شعيب، (2015)، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الثانية.
7. عبادي خليدة و فاتح سردوك، (2017)، دور أليات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين المستفيدين من خدماته في ظل حوكمة المؤسسات باجزائر، الجزائر، جامعة ورقلة.
8. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، (2008)، التحليل و التخطيط المالي اتجاه معاصر، الأردن، دار اليازوري.
9. علاء فرحات وايمان شيحان المشهداني، (2011)، الحوكمة المؤسسابية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الاردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
10. غلوي اسماعيل وسعيدي عبد الحليم، (2012)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ارساء مبدأ الافصاح والشفافية في اطار حوكمة المؤسسات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الجزائر، جامعة بسكرة.
11. فداوي أمينة، (2014)، دور ركائز حوكمة المؤسسات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، أطروحة الدكتوراه، الجزائر، جامعة عنابة.
12. محمد جلاب، (2015)، دور لجان المراجعة في تفعيل جوكمة المؤسسة- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة بومرداس.
13. مناور جداد، (جوان 2012)، دور حوكمة المؤسسات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، الأردن، جامعة جادار.
14. منتدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واصناعات التقليدية، (2009)، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة، الجزائر.
15. وليد ناجي الحيالي، (2009)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأردن، دار الاثراء الطبعة الأولى.